

المساهمون الكرام،

نيابة عن أعضاء مجلس إدارة شركة صحار للطاقة ش.م.ع. ("الشركة") يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الرابع عشر للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و التي تقابل السنة الثانية عشرة لتشغيل الشركة.

تأسست شركة صحار للطاقة في عام ٢٠٠٤ بعد إرسائها مناقصة تنافسية على مشروع محطة صحار للكهرباء والمياه المستقلة حيث بدأ التشغيل في ٢٠٠٧. تمتلك الشركة المحطة و تقوم بتشغيلها لإنتاج ٥٨٥ ميغاواط من الكهرباء و تحلية مياه البحر لإنتاج ٣٣ (مليون غالون إمبريالي يومياً) في منطقة ميناء صحار الصناعي. تقوم الشركة ببيع الكهرباء والمياه الى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م حسب اتفاقية شراء الطاقة والمياه طويلة الأمد لمدة ١٥ عاماً في بيئة منظمة و غير تنافسية. يتم تداول اسهم الشركة في سوق مسقط للأوراق المالية منذ ٢٠٠٨.

الصحة والسلامة

لقد كان عام ٢٠١٨ عاماً آخر حافلاً من ناحية أداء الصحة و السلامة حيث لم تكن هناك حوادث مضيعة للوقت و عليه تكون الشركة قد حققت حتى نهاية العام عدد متراكم يبلغ ٢١٦٣ يوماً دون حوادث مضيعة للوقت. و تولي الشركة أولوية قصوى لجوانب الصحة و السلامة لموظفيها و المقاولين و الزوّار و موظفي المشغل "شركة صحار للتشغيل و الصيانة ش م م".

التشغيل

إرتفع طلب على الطاقة في ٢٠١٨ مقارنة مع ٢٠١٧ فيما بقى الطلب على المياه مرتفعاً خلال السنة، عليه بلغ عامل الحمولة للمحطة ٦٩,١ ٪ للكهرباء (٦٤,٨ ٪ في ٢٠١٧) و ٨٢,٣ ٪ للمياه (٨٥,٠ ٪ في ٢٠١٧).

قامت الشركة خلال ٢٠١٨ بتصدير طاقة كهربائية متراكمة بلغت ٣,٥٤٣ جيجاواط/ساعة و تم تسليم كمية مياه محلاة بلغت ٤٥,٠٣٢,٢٣٦ متر مكعب.

حققت المحطة خلال السنة موثوقية عالية بلغت ٩٨,٣ ٪ للكهرباء و ٩٨,٢ ٪ للمياه. تم تسجيل فاقس قسري بلغ ١,٧ ٪ للكهرباء و ١,٨ ٪ للمياه.

لقد بدأت السنة التعاقدية رقم ١٢ في ١ ابريل ٢٠١٨ و تم القيام باختبارات الأداء بنجاح و مما يثبت للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه السعة المضمونة للمحطة سواء للغاز الطبيعي او الوقود.

اما فيما يختص بالصيانة، فقد استطاعت الشركة خلال فترة شتاء ٢٠١٧-٢٠١٨ من القيام بأعمال الصيانة السنوية المطلوبة للمعدات الأساسية.

تمت صيانة المحطة عن طريق شركة صحار للتشغيل و الصيانة و مقاوليها حسب توصيات المصنّع الأصلي للمعدات مع المحافظة على افضل معايير و ممارسات الصحة و السلامة و الصيانة المعمول بها في القطاع. خضعت التوربينية الغازية (GT#1) والتوربينية الغازية (GT#2) الى عملية الفحص الرئيسية خلال فترة الشتاء.

في أعقاب اجراء تقييم إكتمال العمليات الفنية وعمليات الصيانة في الموقع العام الماضي ، تستمر الشركة في تنفيذ اجراءات لتحسين العمليات التجارية وإدارة المخاطر التي يمكن ان يواجهها المشروع.

الأداء المالي

يود مجلس إدارة الشركة أن يعلن بأن الشركة قد انتهت السنة المالية بخسائر بلغت ١٠,٩٣٩ مليون ريال عماني (عشرة ملايين وتسعمائة وتسعة وثلاثون ألف ريال عماني).

في المقابل، فإن أرباح سنة ٢٠١٧ قد بلغت ٢,٠٣٠ (مليونان وثلاثون ألف ريال عماني). ان الانخفاض في صافي الأرباح في ٢٠١٨ يعزى الى إنخفاض قيمة محطة التحلية بمبلغ ١٨,٥٥٤ (ثمانية عشر مليون وخمسمائة واربعة وخمسون ألف ريال عماني) قامت الشركة بإدراج إنخفاض القيمة لمحطة التحلية للسنة المنتهية في ٢٠١٨. نتيجة عدم تأهيل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه لعطاء الطاقة والمياه خلال مناقصة شراء الطاقة ٢٠٢٢ ، ونتيجة لذلك سيتعين على الشركة وقف أنشطة إنتاج المياه في فترة عقد شراء الطاقة والمياه الشركة الحالي في ٢٠٢٢.

بلغت الإيرادات في ٢٠١٨ مبلغ ٦٦,٥ مليون ريال عماني (ستة وستون مليون و خمسمائة ألف ريال عماني) مقارنة مع إيرادات سنة ٢٠١٧ التي بلغت ٦٤,٥ مليون ريال عماني (ستة واربعون مليون وخمسمائة ألف ريال عماني). ان الارتفاع في الإيرادات هو إرتفاع الإيرادات من الغاز (مدفوعا بإرتفاع عامل الحمولة) و الذي يمثل تكاليف ممرة (تأثيرها المالي محايد للشركة).

إرتفعت أيضاً التكاليف المباشرة من ٥٢,٢ مليون ريال عماني (اثنان وخمسون مليون و مائتان ألف ريال عماني) في ٢٠١٧ الى ٧٢,٩ مليون ريال عماني (إثنان وسبعون مليون وتسعمائة ألف ريال عماني) في ٢٠١٨ الذي يعكس في الاساس انخفاض قيمة محطة تحلية المياه والتي تم ادراجها في السنة المنتهية إضافة الى زيادة في استهلاك الغاز.

تم سداد القروض طويلة الأجل و تسوية اتفاقيات المقايضة حسب تواريخ الاستحقاق. بلغ عجز التغطية لاتفاقيات المقايضة للشركة في نهاية يوم عمل ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٤,٩ مليون ريال عماني (اربعة ملايين و مائتان ألف ريال عماني) مقارنة مع ٨,٢ مليون ريال عماني (ثمانية ملايين ومائتان ألف ريال عماني) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. و حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ فان عجز التغطية يحسب عند كل ميزانية عمومية و يمثل خسارة نظرية يمكن أن تتكبدها الشركة اذا ما ارتأت إنهاء قروض اتفاقيات المقايضة في ذلك التاريخ. على أية حال، فانه و بحسب شروط اتفاقيات التمويل فانه لا يسمح للشركة إنهاء اتفاقيات المقايضة وعليه فان الخسارة نظرية.

ان الإنخفاض في تكاليف التمويل بمقدار ٠,٥ مليون ريال عماني (خمسمائة ألف ريال عماني) في ٢٠١٨ مقارنة مع ٢٠١٧ وتسديد القروض خلال السنة يقلل من صافي خسارة للشركة.

بموجب اتفاقيات التمويل المبرمة مع المقرضين، فإن شركة صحار للطاقة معرضة لآلية مقايضة النقد بدءاً من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ وحتى سداد كامل القرض. ان هذه الآلية ستعيق توزيعات الأرباح على المساهمين حيث ان كل النقد المتوفر سيتم تخصيصه لسداد القرض. و حسب ما تم الإفصاح عنه مسبقاً، فإنه توزيع الأرباح قد توقف في ٢٠١٦ و لن تكون هناك توزيعات أرباح على المساهمين حتى إعادة هيكلة قروض الشركة و التعامل بنجاح مع إزالة آلية مقايضة النقد. لا زالت الشركة مستمرة في البحث عن فرص لاعادة تمويل القروض والخاصة بتمويل المشاريع ، لكن بعد تراجع التصنيف الائتماني لسلطنة عمان فإن البنوك المقرضة تتطلب هوامش عالية مما يجعل إعادة التمويل غير ممكنة .

و نتيجة لآلية مقايضة النقد و عدم قدرة الشركة على دفع ارباح و إنخفاض مؤشر سوق رأس المال العماني على مستوى العالم في ٢٠١٨ انخفض سعر السهم من ٠,١٥٠ بيسة للسهم الى ٠,١٢٠ بيسة للسهم خلال السنة.

بعد القرار الصادر عن لجنة التظلمات بالهيئة العامة لسوق المال (القرار ٢٠١٨/٢) بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ بتأيد القرار رقم ٢٠١٨/١٠ الصادر عن لجنة المساءلة بالهيئة العامة لسوق المال الصادر بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٨ والقاضي بإنذار الشركة لمخالفتها المادة ٥ من قانون سوق المال والزامها بتعديل بياناتها المالية . وبعد التشاور مع المستشار القانوني للشركة تقدمت الشركة بالتظلم ضد القرار امام محكمة القضاء الادارة بسلطنة عمان . وقد نشأت القضية الاساسية مع الهيئة العامة لسوق المال حول اختلاف في وجهات النظر في المعالجة المحاسبية التي اعتمدتها الشركة للاعتراف بإيراداتها. ومع ذلك فقد طبقت الشركة على الدوام نفس المعاملة منذ بداية المشروع وافصحت بشكل كاف لمساهميها والمستثمرين.

من المهم ملاحظة أن اختلاف وجهات النظر حول المعاملة المحاسبية بين الشركة و هيئة تنظيم الكهرباء والهيئة العامة لسوق المال يختلف عن مقايضة النقدي المتفق عليها بموجب اتفاقيات تمويل الشركة. تتعلق المناقشة السابقة بتوقيت تحديد الإيرادات (قانون القطاع مقابل تنظيم هيئة سوق المال) ، بينما يشير هذا الأخير إلى اتفاق بين الشركة والمقرضين لها لضمان تسديد الديون المستحقة للشركة من نقطة معينة في الوقت ، كما هو العرف لتطوير مشاريع الطاقة المستقلة (والمياه) في السوق العمانية. عمليات مقايضة النقد هي قاسم مشترك عبر قطاع الطاقة والمياه في سلطنة عمان.

وفي أعقاب نهاية السنة، بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩ اصدرت محكمة القضاء الاداري حكمها القاضي بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع برفضه ، وبمجرد توفر الحكم التفصيلي و التشاور مع مجلس الادارة ستطلب الشركة المشورة القانونية فيما يتعلق بحقها في الطعن على الحكم وستواصل التعامل مع السلطات التنظيمية ذات الصلة .

لا توجد على الشركة اية دعاوي قانونية كما هو في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

حوكمة الشركة

و في سياق الجهود المبذولة خلال الأعوام السابقة، تقوم الشركة على ضمان ان انظمتها و إجراءاتها و سياساتها تتّبع اعلى معايير الحوكمة و الالتزام المتواصل مع متطلبات ميثاق الحوكمة الجديد الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال المعمول به منذ يوليو ٢٠١٦.

خلال ٢٠١٨ تم إجراء تقييم المجلس من قبل الاستشاري المستقل والمعينين في اجتماع الجمعية العامة السنوية المنعقدة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٨. وبناءً على المعايير المعتمدة في اجتماع الجمعية العامة السنوية ، تم إجراء تقييم للمجلس ولجانه. وقد استلم رئيس المجلس تقرير الاستشاري المستقل. وقد خلص التقييم إلى أن أداء المجلس كان مرضيا خلال العام وكان فعالا في تحقيق أهداف المجلس. وأوصي ببعض التحسينات ويجري النظر في اتخاذ إجراء بشأنها.

التوظيف

في إطار سعيها الحثيث لتنمية و تدريب الشباب العماني، قامت الشركة ومقاول التشغيل بالحفاظ على نسبة التعمين حتى نهاية ٢٠١٨ .

المسؤولية الاجتماعية

قامت الشركة خلال ٢٠١٨ بزيادة مساهمتها للمجتمع المحلي و الأعمال البلدية خصوصاً في محافظة شمال الباطنة مع التركيز على مجالات التعليم و الصحة و السلامة و التنمية المجتمعية و حماية البيئة. وقد قامت شركة صحار في ٢٠١٨ بالمساهمة المالية في المشاريع المحلية التي تستهدف المجتمعات المحلية و الشعب العماني حيث بلغت قيمة المساهمة في تلك المبادرات ١٠,٦٦٩ ريال عماني (عشرة الف وستمئة وتسعة وستون ريال عماني).

النظرة المستقبلية عام ٢٠١٨

بالنظر الى المستقبل ، فان المؤمل ان تواصل الشركة عملياتها بموثوقية و تزويد مستمر للطاقة و المياه لزيائنها و القيام بأعمال انشطة الصيانة الدورية في بيئة عمل آمنة لجميع الموظفين و المقاولين و الزوّار.

خلال ٢٠١٨ ، شاركت الشركة في تقديم العطاءات لعملية " شراء الطاقة ٢٠٢٢ " والتي اطلقتها الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ، وكجزء من إجراءات المناقصة، قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بإخطار الشركة في ٧ فبراير ٢٠١٩ بأنها قامت بتأهيل عرضها للطاقة فقط ولم يتم تأهيل عرض الطاقة والمياه ، وعليه فقد قامت الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١٩ بتقديم العطاء الملزم لعطاء للطاقة فقط وذلك بعد حصولها على الموافقة من الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير ، لم تقدم الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه اي تعليقات حول حالة العطاء الملزم المقدم من الشركة .

نتيجة لذلك ، لن تتمكن الشركة من مواصلة عمليات محطة التحلية بعد انتهاء الفترة الحالية من إتفاقية شراء الطاقة والمياه والتي ستنتهي في مارس ٢٠٢٢. وقد أدت هذه الحالة إلى مراجعة انخفاض قيمة محطة التحلية التي نتج عنها خسارة انخفاض قيمتها ١٨,٦ مليون ريال عماني. سيتم تسجيلها في السنة المالية ٢٠١٨ . كما انه تم تعديل العمر الافتراضي لمحطة تحلية المياه الى ١٥ سنة بدلا من التقديرات السابقة وهي ٣٠ سنة ، سيكون العمر الافتراضي لمحطة التحلية ٣ سنوات بدأ من يناير ٢٠١٩. وسيتم إطفاء القيمة الدفترية المتبقية على مدى السنوات الثلاث القادمة.

يتمثل الهدف الرئيسي للشركة لعام ٢٠١٩ في تقديم عرض ناجح إلى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وتأمين عقد شراء الطاقة جديد اعتبارا من عام ٢٠٢٢. في حالة عدم نجاح شركة صحار للطاقة في عملية شراء الطاقة ٢٠٢٢ ، قد تعمل الشركة في السوق الفورية الذي يتم تطويره حالياً في عمان ، والذي لم يتم الانتهاء من قواعده التنظيمية . في السوق الفورية لن يتم التعاقد على الإيرادات. وفي ضوء عدم الوضع بخصوص السوق الفورية فمن الصعب التنبؤ بمستقبل الشركة في تشكيلتها الفنية الحالية ، ما إذا كانت ستعمل في السوق الفورية.

كما ان الشركة تخضع للتغيرات في اللوائح السائدة في سلطنة عمان (قانون الشركات التجارية ، ضريبة القيمة المضافة والضرائب المستقطعة) وغير ذلك من أوجه عدم الوضوح التي قد تؤثر سلباً على مركزها المالي ومساهميها.

إن التحول في الطاقة يتسارع في سلطنة عمان وذلك بسبب الانخفاض المستمر في أسعار الطاقة المتجددة مثل الخلايا الكهروضوئية والرياح ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على القدرة التنافسية للمحطات الحرارية التقليدية الحالية وقد يقل بشكل كبير من قيمتها إلى ما بعد فترة عقد شراء الطاقة والمياه الحالي.

نيابةً عن مجلس إدارة الشركة ، أتقدم بالشكر لجميع مساهمينا لمساندتهم المتواصلة و ثقتهم. كما أود ان اتقدم بالشكر لجميع افراد طاقم عمليات التشغيل و الصيانة في محطة صحار و كذلك الأفراد العاملين بالشركة لعملهم الجاد و إخلاصهم و تفانيهم.

كما ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن شكرنا و تقديرنا لمولانا جلالة السلطان قابوس بن سعيد و حكومته لمساندتهم و تشجيعهم والتوجيه المستمر للقطاع الخاص، سائلين المولى عزوجل أن يحفظهم جميعاً.

و السلام عليكم و رحمة الله وبركاته ...

ويم الن
رئيس مجلس الإدارة